نقد الفرحان لانه صفق لبشار الاسد.. الروابدة يعلن بأن عودة قادة حماس كأردنيين تعني ايداعهم في السجن

الاردن: مشاعر السلطة متناقضة ازاء الاسلاميين .. ترحيب شديد بزعامة الاخوان الجديدة وارتياب اشد بزعامة حزبهم.. جدال عاصف حول العلاقة مع حماس يثير مجددا اسئلة الوحدة الوطنية

عمان ـ «القدس العربي» من بسام البدارين:

خلافا للعادة وللتوقعات قرر حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني وهو اهم الاحزاب في البلاد الاعلان عن نفسه مجددا باستعراض كبير سيقيمه غدا السبت تحت لافتة المؤتمر العام للحزب حيث وجه رئيس مجلس الشورى عبد اللطيف عربيات رقع الدعوة للعشرات من الشخصيات الوطنية لحضور هذا المؤتمر العام وهو الثاني للحزب منذ تأسيسه.

وبالعادة يقيم حزب الجبهة التابع عمليا لجماعة الاخوان المسلمين لقاءاته واجتماعاته ومؤتمراته في اضيق نطاق ممكن لكن هذه المرة ولاسباب غامضة قرر الحزب الاعلان عن واقعه السياسي والنخبوي الجديد باستعراض ضخم وبحفل كبير دعيت اليه ولأول مرة ايضا الشخصيات الرسمية اضافة للعشرات من النواب والاعيان والاعلاميين.

وفي هذا المؤتمر قرر الحزب ان يسمح للحكومة ممثلة بوزير التنمية السياسية صبري اربيحات بالقاء كلمة في حفل الافتتاح ويفترض ان يلقي رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي كلمة اخرى وحتى الآن لم تعرف المبررات الابعد لهذه الاحتفالية الحزبية لكن من الواضح ان الحزب يقصدها وان لديه اسبابا داخلية تدفعه للاعلان عن نفسه بشكل جديد.

وتنظم هذه الاحتفالية بعد سلسلة تغييرات ومفاجآت حصلت خلال الاسبوعين الماضيين وفي خضم الجدال الساخن المفتوح على كل الاحتمالات التحذير والاتهام تحت عنوان العلاقة بين حركة حماس والحركة الاسلامية في الاردن، والاحتفال يعقد وسط اصرار كوادر حزب الجبهة الاخوانية والمستقلة عن الاخوان على التمسك بحقها في اختيار زعيم جديد للحزب خلفا للشيخ المخضرم حمزة منصور الذي انتهت ولايته.

ويعقد حزب الجبهة مؤتمره العام بطريق احتفالية حصريا بعد ان وجهت له السلطة تحذيرا غير مباشر قبل يومين عبر صحيفة «الرأي» الحكومية طال بشكل خاص ما يتردد حول وجود علاقة بين اقوى المرشحين لزعامة الحزب الان وهو الشيخ زكي سعد وبين حركة حماس.

وقصة الشيخ زكي سعد كانت قدر اثارت الكثير من الضجة، فالرجل متهم من قبل ممثلي تيار الاردنة في جماعة الاخوان المسلمين ومن قبل الصحف المحسوبة على الحكومة بانه يمثل حركة حماس في الواقع هو ليس جبهة العمل الاسلامي كحزب اردني وكانت صحيفة «الرأي» قد فاجأت جميع الاوساط قبل ثلاثة ايام وهي تحذر حزب الجبهة من أي علاقة مع حماس متحدثة عن قرائن وادلة وبراهين تثبت بان الشيخ سعد دون ان تسميه الصحيفة محسوب على حماس.

واثار ما نشرته «الرأي» ضجة واسعة، فالاخوان المسلمون غضبوا من هذا التدخل وارسلوا ردا على ما جاء في «الرأي» يفترض ان ينشر فيها اليوم الجمعة بعد تأجيله يومين والكاتب الاسلامي ياسر الزعاترة اعتبر ان ما اشارت له صحيفة «الرأي» يمس بالوحدة الوطنية وينطوي على تدخل غير مبرر بالشأن الداخلي لاحد الاحزاب المرخصة خصوصا وان الشيخ زكي سعد يعود في جذوره الى اصل فلسطيني.

وفي الواقع اثار ما قيل بحق الجبهة وزعيمها المرجح اشكالا وطنيا وقانونيا ودستوريا يماثل الاشكال الذي ثار عندما تم ابعاد قادة حماس الذين يحملون الجنسية الاردنية عن وطنهم قبل عدة سنوات، فالشيخ سعد مواطن اردني كامل من الناحية القانونية والدستورية وحقوقه بالتالي لا تقف عند زعامة حزب سياسي اردني مرخص بل تشمل ايضا تشكيل حكومة اذا اراد القصر الملكي وحزب الجبهة مرخص بموجب القانون الاردني وبالتالي فالرسالة التي وجهتها «الرأي» وغيرها سياسية ولا علاقة لها بالجانب القانوني.

وما يثيره الخائفون على المساس بالوحدة الوطنية هو ان تكون دعوات تحذير حزب الجبهة من زعيمه المرشح والمرجح تنطلق من اساس غير قانوني وغير دستوري فالسلطة والحكومة واجهزتهما وصحفهما لا تملك الحق مبدئيا في منع كوادر حزب مرخص من اختيار اي من قادته زعيما له او في منع اي مواطن اردني من الترشح لزعامة اي حزب مرشح، لكن السلطة بالمقابل لها الحق في تطبيق قانون الاحزاب السياسية اذا ما خالف حزب الجبهة بنود القانون في ظل زعامة الشيخ سعد اذا اكتملت والسلطة تملك الحق في محاسبة الشيخ سعد كمواطن اردني اذا خالف القوانين الاردنية.

وهذا النمط من الجدل كان هو الاساس في قصة ابعاد قادة حركة حماس اصلا فرئيس الوزراء السابق عبد الرؤوف الروابدة الذي ابعد قادة حماس في عهد حكومته صرح قبل يومين فقط بأن ما جرى لقادة حماس ليس عملية طرد ولا ابعاد والمواطن الاردني لا يبعد عن ارضه ووطنه قائلا بان قضية الابعاد قانونية لكنها تحولت الى سياسية بعد فزعة محبيهم يقصد قادة حماس المبدعين متذكرا عبر حديث نشرته صحيفة «الحقيقة» الدولية امس الاول بان ياسر عرفات خرج من عمان بالدبابات لكنه عاد لها صديقا واخا وشقيقا.

وفي الواقع اصر الروابدة على ان قادة حماس اذا عادوا للمملكة كأردنيين سيذهبون الى المكان الذي خرجوا منه وهو السجن، والروابدة قال ذلك دون ان يكون الان في السلطة مما يعني تلقائيا بان مسألة حزب الجبهة وزعيمه المفترض زكي سعد ينبغي ان تبقي قضية قانونية حتى لا تصبح سياسية وتمس بالوحدة الوطنية.

وفي الاطار يبدو ان رسالة الحكومة التي وجهت عبر صحيفة «الرأي» لحزب الجبهة فيما يخص قائدها المرشح الجديد الذي لا ينفي اصلا دعمه لحركة حماس سياسي كغيره من ملايين الاردنيين... هذه الرسالة حققت اثرا عكسيا سريعا داخل حزب جبهة العمل الاسلامي حسب مصدر حزبي داخلي ابلغ «القدس العربي» بان كثيرين في مجلس شورى الجبهة الجديد لم يكونوا في الواقع مؤيدين لخلافة الشيخ سعد فالرجل لا يوجد اجماع على قيادته ولكن هؤلاء اصبحوا اكثر تمسكا الآن بالتصويت لصالح الشيخ سعد، ففي الانتخابات الداخلية المقررة بعد اسبوعين بعدما قرأوا تحذيرات صحيفة «الرأي» مما يعني تلقائيا بان هذه التحذيرات حققت نتائج عكسية.

وفي سياق المشهد الاسلامي نفسه يبدو ان مشاعر متناقضة تتحرك داخل اطر القرار والسلطة تجاه الاسلاميين فعدم الترحيب الواضح بزعامة الشيخ سعد لحزب الجبهة قابله ارتياح كبير بترؤس الشيخ سالم الفلاحات لمكتب المراقب العام في جماعة الاخوان المسلمين فالحكومة وفقا لبعض المعلومات احتفت بالشيخ الفلاحات وهنأته على انتخابه مراقبا عاما للاخوان وهو ما يحصل في الواقع لاول مرة مما يعني بان الحكومة نظرت لخلافة الفلاحات وهو متعاطف مع حماس ايضا بارتياح لكنها تنظر لخلافة الشيخ زكي المتوقعة بارتياب وفي الواقع لا احد يعرف حتى الان لماذا ارتاحت الحكومة هناك ورحبت ولماذا ارتابت هنا؟ ولا احد يعرف ايضا ما الذي يقصده حزب الجبهة من احتفاليته العريضة بالمؤتمر العام؟

والاسئلة الحرجة لا تقف عند هذا الحد، فنخبة السلطة وتعبيراتها الصحافية هاجمت بقسوة خلال اليومين الماضيين احد عمالقة جماعة الاخوان وعقلائها وهو الدكتور اسحق الفرحان والسبب ظهور الرجل في دمشق مصفقا على شاشة التلفزيون الى جانب الرئيس بشار الاسد وهو يسخر من شعار الاردن اولا في لفتة استفزازية لم تكن مبررة للاردنيين والشيخ الفرحان وهو الاخواني الوحيد الذي تقلد عدة مناصب وزارية ويعتبر من رموز الاعتدال اصبح الان مثارا للنقد الشرس بسبب تصفيقه المشار اليه فقد طالبته بعض المقالات بالاعتذار واظهار الخزي والعار لأنه سمع اساءة لشعبه ووطنه في دمشق مع آخرين حزبيين دون ان يعترض.

وعمليا لا زالت الحكومة الأردنية تصر على إقفال ابوابها أمام قادة حركة حماس رغم ان الحركة تبذل ما في وسعها لكي تفتح اي قناة مع عمان، فقبل يومين ايضا زار رئيس وزرائها المكلف اسماعيل هنية مكتب التمثيل الاردني في قطاع غزة مستنكرا ما تردد حول مضايقات من مسلحين فلسطينيين تعرض لها دبلوماسيون اردنيون واطلق هنية تصريحات مجاملة ارتقت الى مستوى الغزل بالحكومة الاردنية التي قررت مسبقا ان لا تفتح اذنها لمثل هذه المجاملات الى ان يحصل شيئا ما لا احد يعرفه حتى الآن على الاقل.

الاردن يؤكد واسرائيل تنفي الاعتذار

وفد اسرائيلي يزور الاردن سرا لانهاء الازمة الدبلوماسية

■ تل أبيب ـ يو بي آي: توجه مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية رون بروساور ومسؤول رفيع آخر من الوزارة ذاتها الى الاردن بشكل سري أمس الاربعاء بهدف إنهاء الازمة في العلاقات بين الدولتين.

وكشف موقع صحيفة «معاريف» الالكتروني امس الخميس أن المسؤولين الاسرائيليين التقيا مع مسؤولين أردنيين، ومن المرجح انه عاد امس الى اسرائيل.

يذكر ان أزمة تسود العلاقات الاسرائيلية الاردنية منذ أكثر من أسبوعين على خلفية تصريح لقائد الجبهة الوسطى الاسرائيلية الجنرال يائير نافيه اعتبره الاردن مساساً بالملك عبد الله الثاني.

وكان نافيه قال أمام دبلوماسيين وصحافيين أجانب خلال يوم دراسي أن عبد الله الثاني قد يكون آخر الملوك في الاردن.

واقتبست وسائل الاعلام الاسرائيلية عن نافيه قوله «لست واثقا من سيكون ملكا آخر في الاردن بعد الملك عبد الله».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ليئور بن دور في اتصال هاتفي مع يونايتد برس انترناشونال هذا الاسبوع إن «اسرائيل تقر بوجود خلاف مع الاردن».

واضاف بن دور إن اسرائيل اوضحت للاردن أن أقوال نافيه لا تعكس الموقف الاسرائيلي.

ويطالب الاردن اسرائيل بإقالة نافيه.

وافادت وسائل اعلام اسرائيلية ان الاردن جمّد اتصالاته مع اسرائيل باستثناء القضايا الامنية الحساسة وأن الديوان الملكي يرفض الاستجابة لطلب تقدم به رئيس حزب العمل الاسرائيلي عمير بيرتس لزيارة الاردن ولقاء الملك عبد الله.

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز ورئيس أركان الجيش الاسرائيلي دان حالوتس أصدرا بيانا قبل أسبوعين شددا فيه على تنكرهما لاقوال نافيه وأنها لا تعبر عن موقف اسرائيل.

كذلك أجرى رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت اتصالا هاتفيا مع الملك الاردني أوضح فيه الموقف الاسرائيلي ورفضه لاقوال نافيه.

وفيما قال بيان صادر عن الديوان الملكي الاردني إن اولمرت اعتذر للملك عبد الله، إلا ان مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي نفى أن يكون اولمرت قد اعتذر.

دهشة من انبهار رؤساء تحرير الصحف الحكومية بالرئيس.. وحزن على تحول مصر لدولة جاهلية.. وخلافات في مؤسسة «الاهرام».. واتهام الحكومة بالتواطؤ مع رجال الاعمال

مهاجمة سيطرة مبارك وابنه والأغنياء على البلد.. والاخوان المسلمون يصفون اعتقال اعضائهم بالشذوذ المبرمج.. ومعارك محتدمة بين الاعلاميين

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن افتتاح الرئيس مبارك معرض الطيران الدولي ـ أميكس 2006 ـ في مدينة شرم الشيخ وبدئه جولة تشمل عددا من الدول الأوروبية واستمرار موجة الأتربة والبرودة وحضور السيدة سوزان مبارك احتفال منظمة الصحة العالمية واعلان مصر دولة خالية من مرض شلل الأطفال وهنا لا بد أن نشيد بالدور المتميز الذي لعبته السيدة سوزان في الحملات المتواصلة لمكافحة المرض ومظاهرات صحافيي جريدة «الوفد» احتجاجا على محاولات نعمان جمعة اصدار جريدة أخرى باسم «الوفد» واحتجاج آخر بسبب حكم محكمة الجنايات بجبس أميرة ملش من جريدة «الفجر» سنة وما نشر عن رفض المحكمة الاستماع للدفاع وعشرات البيانات التي طلب أعضاء مجلس الشعب القاءها عن صفقة بيع محلات عمر أفندي وحكم محكمة جنح النزهة بحي مصر الجديدة بالقاهرة بالسجن سنة ضد القطري سليمان بن سعود والمصري المعتز بالله عبد الرحمن لقتلهم خمسة مواطنين أثناء قيادتهما سيارات في سباق بطريق المطار ومظاهرات في جامعتي القاهرة وحلوان احتجاجا على اعتقال الأمن الدكتور رشاد البيومي عضو مكتب الارشاد لجماعة الاخوان والأستاذ غير المتفرغ ومظاهرات لعشرات الصحافيين من صحيفة «آفاق عربية» بعد ارسال المجلس الأعلى للصحافة تعليمات للمطابع بعدم طبعها بسبب النزاع الموجود فيها. واستمرار حملات الشرطة والجيش لتدمير مزارع البانغو في سيناء. والى ما لدينا اليوم.

معارك وردود

والى المعارك والردود بادئين بزميلنا وصديقنا مجدي مهنا الذي ضاق ذرعا مما يكتبه في «المصري اليوم» الدكتور ابراهيم البحراوي ويحاول فيه تجميل صورة الرئيس وجمال مبارك، فقال مجدي يوم الأربعاء مهاجما له في عموده اليومي ـ في الممنوع: «الدكتور البحراوي قرأ تصريحات الرئيس مبارك الأخيرة على نحو مغاير لما تقوله وتكشف عنه تلك التصريحات من مواقف ومعان، فهو لا يرى في قول الرئيس مبارك بأنه لا تغيير في الدستور تراجعا عن فكرة الاصلاح السياسي والدستوري في البلاد، وأن من يدعي ذلك على الرئيس يرى النصف الفارغ من الكوب، وأنه صاحب نظرة تشاؤمية، وأن أمانة السياسات برئاسة أمينها الشاب جمال مبارك التي يحمل الدكتور البحراوي عضويتها، تجري مراجعات شاملة على سياسات الحزب والحكومة بهدف تهيئة المناخ لتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي، الى آخر حسن النوايا التي أغرق الدكتور البحراوي نفسه فيها.

والدكتور البحراوي بحسن نية وضع أمانة السياسات وأمينها الشاب، فوق مؤسسات الحزب الحاكم وفوق الحكومة، فهل يوضح لنا الدكتور البحراوي من أين اكتسبت هذا الحق؟ ومن الذي أعطاها هذه السلطات والصلاحيات. وحتى لا نتحدث عن بديهيات، فان قول الرئيس مبارك بأنه لا تغيير للدستور، ماذا يعني؟ يعني مصادرة على حق كل صاحب رأي يطالب بضرورة تغيير الدستور، بل ومصادرة على رأي 70 مليون مصري لم يفوض أحد منهم الرئيس في الحديث باسمهم؟ من أعطى الرئيس مبارك الحق في أن يتحدث باسم 70 مليون مصري ليقول: لا تغيير في الدستور، ومن أعطاه الحق في أن يبقي على نسبة العمال والفلاحين؟

هل منصبه كرئيس للجمهورية يعطيه هذا الحق.

قد يرد الدكتور البحراوي، نعم أنه رئيس جمهورية وأعلى منصب في البلاد، واذا لم يتحدث الرئيس باسم 70 مليون مصري، فهل تعطي لنفسك الحق ولغيرك في لحديث باسمهم؟

لا، يا سيدي، ليس من حقي ولا من حق أي شخص آخر أن يتحدث باسم الشعب المصري، كما أن رئيس الجمهورية ليس من حقه مصادرة رأي الشعب والتحدث باسمه في أمر مثل هذا، الا اذا كنا بصدد نظام حكم فردي ديكتاتوري، لا رأي فيه لأحد سوى رأي الحاكم».

وطبعا لا يحتاج زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الى أن يستفزه الدكتور البحراوي لأنه مستفز مقدما من النظام، فأسرع بالقاء نفسه في ساحة المعركة بادئا بالاشارة للمواد المتواجدة في الدستور وتنص صراحة على أن النظام اشتراكي، وعلى تذويب الفوارق بين الطبقات، ومنع سيطرة رأس المال على الحكم وقيادة القطاع العام للاقتصاد وبعد أن أكد عيسى أنه مع رجال الأعمال الشرفاء أنشد يقول متغزلا في نظام الحكم:

«تمكنت طبقة محدودة عددها بين ألفين وثلاثة آلاف أسرة من امتلاك مصر تقريبا، معظم الشركات، التوكيلات التجارية، المقاولات والسياحة، قطاع الاستيراد وصناعة السيارات، كما اشترت معظم ما تم بيعه من قطاع عام، وتدير استثمارات في التعليم والصحة، هذه الأسر تتصاهر مع بعض وتتزوج من بعض وتتشارك مع بعض وتبيع وتشتري لبعض، وتسافر وتتفسح مع بعض، وتشتي وتصيف مع بعض، ونشأ من هنا عالم الغردقة والجونة والقرى الخاصة واليخوت والسياج الذي تلفه هذه الطبقة حول نفسها تماما كما أماكن التجمع الخامس وبيفرلي هيلز في القاهرة الجديدة وكذلك الساحل الشمالي ومارينا تحديدا باعتبار هذه الأماكن بطاقة هوية وكارت تعريف لهذه الطبقة فكونوا الشركات وامتلكوا السوق ثم نجحوا في ركوب العمل السياسي وادارة مشروعاتهم وهم يديرون الدولة ذات نفسها ولينتهي الأمر الى سيطرة رأس المال على الحكم والذي ان كنت ناسي أفكرك أنه كان أحد أهداف ثورة يوليو طيب الله ثراها، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم فاذا بعد 54 سنة من قيامها يسيطر رأس المال بجلالة قدره ورجال أعماله وأصحب بنوكه وشركاته على الحكم وقد يقف على قبر عبد الناصر أحدهم ذات يوم ليقول له «لقد عدنا يا أبو خالد حتى اسأل خالد» لكن مرة أخرى الذي يدهش أن هذه المرة ورأس المال يعود للسيطرة على الحكم، فانه لا يستفيد من خبرات وخيبات التاريخ فها هو مزاد قرية مارينا في الأسبوع الماضي يكشف لنا ما لم نكن في حاجة لنكتشفه أن هوة ساحقة ومرعبة وتفاوتا هائلا ورهيبا بين الأغنياء والفقراء في مصر قد بانت واستبانت فقد دخل المزاد 800 شخص انتهى المزاد الى بيع الفيلا بأربعة ملايين و800 ألف جنيه، هناك تسعة أشخاص كل منهم مواطن مصري حي يرزق دفع كل واحد منهم من ثلاثة ونصف الى خمسة ملايين في فيلا لمصيف يعيش فيها أو يسكنها ثلاثة شهور في السنة فاذا كان هؤلاء قد اشتروا فيلا المصيف بخمسة ملايين جنيه فكم ثمن الفيلا الشتاء التي يعيشون فيها واذا كانت هناك أسرة تستطيع في مصر دفع خمسة ملايين جنيه في مكان ليس أساسيا في حياتها فكم تملك هذه الأسرة من اموال وملايين اذن؟

والأكثر مدعاة للسؤال من أين أتت هذه الأسرة بأموالها حتى تنفقها هكذا؟ وهل هي أموال من مصادر معلومة وشفافة؟ وهل يدفعون للدولة حقوقها؟

وقبل هذا كله من هو القادر على استفزاز شعبه ووطنه بمنتهى السفور حين يشتري فيلا مصيف بخمسة ملايين جنيه في وطن يعاني 44 % منه من الفقر؟ والمزاد ذات نفسه شهد مشترين لشاليه، مجرد شاليه مصيف 165 مترا، بسعر وصل ما بين مليون ونصف المليون. وطن حجم ثروة مسؤول ابن مسؤول ستمائة مليون جنيه ورئيس فيه يشترون حصصا في بنوك بمئات الملايين ورجال سياسة يعملون بالبيزنس يحتكرون صناعات بالمليارات، ووطن آخر مش لاقي ياكل، ثم نلاحظ أن الأربعين مليونا الفقراء والثلاثين مليونا الآخرين من محدودي الدخل لا يملكون دخلا في سياسة بلدهم كذلك، فالنظام يحكمه بلاط الرئيس من ابنه ورجال ابنه وساسة الحزب الأغنياء فاحشي الثروة، بينما الفقراء ومحدودو الدخل ممنوعون حتى من التصويت الحر، وهؤلاء الذين كان يقيم رجال حبيب العادلي الدشم والمتاريس والكمائن حتى لا يصلوا الى اللجان الانتخابية ويدلوا بأصواتهم في الصندوق الانتخابي، وهؤلاء أيضا الذين باع بعضهم أصواتهم الانتخابية للأغنياء في انتخابات مجلس الشعب».

وتعرض زميلنا وصديقنا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» وعضو مجلس الشورى المعين الدكتور أسامة الغزالي حرب لبعض الهجمات بسبب حديثه الذي أجرته معه «المصري اليوم» يوم الأربعاء وأعلن فيه أنه تقدم باستقالته من عضوية المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني ومن عضوية الحزب كله وسعيه مع آخرين لتأسيس تكتل سياسي ليبرالي جديد لأنه لا أمل في الحزب الوطني ولا في الاصلاح، وأن مجلس السياسات ما هو الا مكلمة.

عمرو قال عنه دون أن يذكر اسمه: «حالة المثقف الذي أحنقنا اقترابا وابتعادا من السلطة أو عنها، وادعاؤه الارتباط بها، ثم الاستقالة من تنظيماتها، وفي نفس الوقت سعيه ـ في الخفاء ـ لاجراء مصالحة معها، والحاحه على بعض للتوسط بينه ورموزها او قياداتها، وقد سادت المبالغة خطاباته، وحواراته الصحافية في كل المحافل، وبالذات حين كانت أنفاسه تتقطع وهو يتحدث عن «الحُ، الحُ، الحُـرية» ثم ينهار مستدعيا ـ بالأمر المباشر ـ دموعه الى مآقيه «بالمناسبة هذا حدث حرفيا في احدى الندوات في العام الماضي» ومتحدثا عن فقدانه لمنصب كبير بسبب مطالباته الليبرالية والديمقراطية! الرجل أوكل اليه تكليف أمريكي ما، وهو يتحرك على جميع المنصات الصحافية، والبحثية والسياسية ذات الصلة بالأمريكان، ليثبت ـ بتهتك ـ قدرته على تنفيذ ما أمر به، وهو يراهن على نسيان الناس ـ في غمرة طوشتهم بضجيجه ـ لتاريخه الطويل جدا في لعق أحذية كل من له علاقة بالسلطة، وقت أن كانت تلك السلطة تعني بالنسبة لها طريقا معبدا نحو اختطاف ماليس من حقه، يا أخي، لكي تكون محترما وصادقا ـ مرة في حياتك ـ فلتعد كل ما منحتك الدولة اياه، وتجري بعد ذلك مجلجلا في فضاء الفوضى الخلاقة، متخففا من تلك الأحمال الحكومية التي لا تعني سوى تكريس الازدواجية في صفتك وانتمائك، ولكن ـ كالعادة ـ كان الأداء تمثيليا، وصوتيا، وغير حقيقي، بل وكان الشخص مبالغا يطرح نفسه علينا كصورة كاريكاتيرية لأحد مساخيط الاصلاح الذين يريدون الجمع بين ارتباطهم الحكومي بأجهزة الدولة السياسية والتشريعية والأمنية «وعندي في مجال تلك الأخيرة أدلة رائعة» وبين تقلبهم في احضان الأمريكان، واسهامهم المتواصل في اثارة الفوضى الخلاقة و هذا يكفي ـ اليوم ـ أيضاً!».

واتضح أن عمرو اكتفى بذلك اليوم ليترك زميله رئيس التحرير عبد الله كمال يكمل قائلا: «كنت اعرف عن المهام التي يقوم بها لدكتور أسامة الغزالي حرب في الأوساط السياسية والاعلامية بالولايات المتحدة، تعريفا بجهد الاصلاح السياسي الذي يتم في مصر، وفي ذلك الجهد الذي يقوم به فريق الاصلاح في أمانة السياسات ومن خلالها، ومن ثم، فانني اندهشت كثيرا حين وصف «الغزالي» عقب ان استقال من الحزب الوطني، قبل يومين استقالة متوقعة، وصف أمانة السياسات بأنها «مكلمة» ، اذ لا يمكن ـ عمليا على الأقل ـ أن يستطيع اثبات وصفه هذا، في ضوء أن كل علامات الاصلاح وثماره خلال الآونة الأخيرة، اما انها كانت من نتاج جهد الأمانة، أو بسبب المناخ الذي ساهمت في احداثه.

لقد كتب الدكتور أسامة الغزالي حرب مقالا شهيرا بعد اعلان الرئيس مبارك مبادرته لتعديل الدستور في فبراير 2005 أسماه «الجمهورية الثانية» ومثل المقال اطارا تنظيريا من جانبه لمرحلة جديدة، أثنى فيها على هذا التعديل، ومبادرته، قبل أن يعلن عدم رضائه عن الطريقة التي تم اقراره دستوريا فيما بعد ذلك. وحين صوت الدكتور أسامة في مجلس الشورى ضد نص التعديل، وهو ما كان خبرا وقتها باعتباره عضوا في الحزب الوطني، لفت نظري الطريقة التي تم التعامل بها مع الغزالي تنظيميا، وقد قال صفوت الشريف فيها: انه جلس مع الغزالي وأوضح له جوانب الصورة. وفيما بعد، انتبهت أيضا، الى الطريقة التي تحدث بها جمال مبارك أمين مساعد الحزب وأمين السياسات، في حواري الأشهر معه على صفحات «روزاليوسف»، عن أن الأمانة تسمح بالاختلاف داخلها، وأنه يقال في جنباتها انتقادات لكل شيء، وأن أعضاءها ليسوا ممنوعين من الكلام في الفضائيات، لكنه يرى أن هناك وقفة واجبة أمام سلوك السياسي عضو الحزب، أو عضو الأمانة تحديدا، الذي يمكن أن يذهب لتعضيد مرشح حزب آخر من خلال الانتخابات البرلمانية. ولم يكن أحد من الحزب الوطني قد فعل هذا سوى الدكتور أسامة الغزالي حرب حين ذهب لتأييد مرشحة التجمع أمينة شفيق في دائرة بولاق أبو العلا».

وقبلا الانتقال الى قضية أخرى أحب أن أوضح عدة حقائق أولها أن المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك كان قد اتخاذ قرارا قبل انتخابات مجلس الشعب في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 2000 بتدعيم جميع المرشحات النساء للانتخابات بصرف النظر عن أحزابهن، وتم دعم زميلتنا بـ«الأهرام» أمينة شفيق مرشحة حزب التجمع في دائرة بولاق أبو العلا من جانب المجلس، ضد مرشحي الحزب الوطني. ولم توفق وقتها بينما لم يساند المجلس مرشحة الاخوان في دائرة الرمل بالاسكندرية السيدة جيهان الحلفاوي بل تم التزوير ضدها، فلماذا لم يقم الحزب بمحاسبة القيادات النسائية في الحزب الوطني اللاتي ساندن مرشحات المعارضة والمستقلات.

والحقيقة الثانية أن كثيرا جدا من أعضاء الحزب الوطني والذين رفض الحزب ترشيحهم رشحوا انفسهم مستقلين وهزموا مرشحي الحزب واستعانوا بالمعارضين وبعد نجاحهم ضمهم الحزب مرة أخرى.

والثالثة والأخيرة أن كل الاخوان المسلمين أخلوا دوائر لعدد من قادة الحزب الوطني وساندوهم مثل زكريا عزمي وفتحي سرور.

معارك الصحافيين

والى زملائنا الصحافيين ومعاركهم مع بعضهم البعض وقيام زميلنا مصطفى بيومي بجريدة «روزاليوسف» بشن حملة ضد جريدة «الدستور» ورئيس تحريرها وعدد من صحافييها في مقال له على صفحة كاملة يوم الثلاثاء واستنكر ـ ضمن ما استنكر ـ تعرض الجريدة للنظام وخاصة زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى وما ورد في مقاله من عبارات، قال عنها مصطفى متأففا: «لا اعرف، ولا يمكن لعاقل أن يعرف سر التحامل والاسفاف والتطاول في سياق الحديث عن تباين الرؤى ـ الاجتهادات والممارسات السياسية والفكرية أي منطق يبرر اللجوء الى مفردات مثل «بيبي» و«كاكا» و«سيفون» و«مرحاض»؟ انني أكن كل التقدير والاحترام بلا حدود للسباكين وغيرهم من أصحاب المهن الشريفة، لكنني أؤمن أن السياسة غير السباكة، ومفردات السيد رئيس التحرير لا تليق الا بسباك مبتدئ، فالراسخون في علم السباكة تعف ألسنتهم عن ترديد «بيبي» و«كاكا». واذا كان الأخ ابراهيم يقدم اكتشافا فكريا جديدا مذهلا، تتحول فيه علوم السياسة الى السياسة الى جزء من فنون السباكة، فان السيد بلال فضل، الكاتب السينمائي الفحل، مؤلف الدرة الثمينة السمينة «حاحا وتفاحة» يسجل صفحته الملاكي وثيقة شاهدة على الفحش والاسفاف والابتذال، فهو لا يكتفي بالسوقية الجنسية المرذولة في كتاباته السينمائية الركيكة، انما ينقل فتوحاته الى الصحيفة الرائدة التي لا يعجبها العجب.

اذا كان المبجل رئيس التحرير ينهي افتتاحيته التاريخية قائلا: «اف يا وطن» فلا أقل من السعي الى تقليده ورد التحية بمثلها، فنقول له: «اف عليكم».

والى الكاتب السينمائي الخفيف أقول انني اعكف على كتابة فيلم جديد عنوانه «في بيتنا سيفون» وسأتقدم به لنيل جائزة «المرحاض الذهبي» الله يقرفكم!».

ما هذا القرف والاف المتبادل والذي زكمت رائحته أنفي وأنا المصاب بحساسية الأنف؟

ونظل مع جريدة «روزاليوسف» يوم الأربعاء واستمرار اتهامها جريدة «الأهرام» بالسطو على موادها وضرباتها الصحافية، فقالت في صفحتها الثالثة تحت عنوان ـ الزميلة «الأهرام» تنهل من «روزاليوسف»:

«فاجأتنا جريدة «الأهرام» أمس بنشر تقرير اخباري في صدر صفحتها الأولى بعنوان «جداول جديدة لأجور العاملين بالدولة وكادر خاص لوظائف التعليم والصحة». وهو ما انفردت بنشره «روزاليوسف» قبل أسبوع تحديدا في 1 اذار (مارس) الماضي حينما نشرت في صفحتها الأولى الجزء ذاته بعنوان: «جدول جديد لرواتب العاملين بالدولة قريبا». والحقيقة أن هذه ليست المرة الأولى التي تقدم فيها «الأهرام» على هذا الأمر والذي تكرر أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة».

أما في «الدستور» فقد شن زميلنا خالد السرجاني المشرف على صفحة «صحافة» هجوما ساخرا ضد زملائنا رؤساء تحرير الصحف الحكومية الذين صاحبوا الرئيس في زياراته السريعة لدول الخليج العربي بقوله عنهم: «لم يستطع رؤساء التحرير الجدد أن يخفوا انبهارهم بما هم فيه، فهم يجلسون في نفس الطائرة التي يجلس فيها الرئيس، وقد استدعاهم الرئيس للجلوس معه بعض النظر عن شكل الاستدعاء أو هدفه، وهم بذلك تأكدوا أن الرئيس معجب بأدائهم ويستطيعون بذلك أن يكيدوا العوازل من الصحف الخاصة أو الذين يعملون معهم في نفس الصحف ولديهم مطامع للقفز على مواقعهم القيادية، وطلب الرئيس لهم يمكن أن ينطبق عليه المثل العربي «قطعت جهيرة قول كل خطيب». فما يتردد في الصحف عن سوء أدائهم وما حدث من تراجع في توزيع صحفهم لا يهم المهم أن القارئ الواحد الذي يوجهون له صحفهم راض عنهم، وعلى المتضرر اللجوء الى الفضائيات أو الى صحف أخرى. وقد أبدى الرئيس اعجابه بما تحقق من تحسن في أداء الصحف القومية بعد التغيرات التي حدثت بها، وهم فرحون بذلك، لكنهم لم يدخلوا في أعماق ما قاله الرئيس، فهذا يعني أمرا واحدا من اثنين، الأول أن الرئيس لا يقرأ الصحف التي يتولون رئاسة تحريرها، ومن يخرج بالنتيجة التي خرج بها الرئيس لا بد أنه لا يقرأ هذه الصحف، وبالتالي فان ما ذكره لهم لا يزيد على انه مجاملة لهم باعتبارهم ضيوفا على طائرته، أو أنه سعيد بأن هذه الصحف قد تحولت الى نشرات خاصة تمجده وأسرته ولا يهمه أنها صدرت من أجل أن يقرأها المواطنون وعموم القراء وكلتا الحالتين ليستا لصالح رؤساء التحرير الفرحين المنبهرين، خاصة أن الرئيس نفسه سبق وأشاد بأداء سابقيهم من رؤساء التحرير وهم يدرون جيدا المستوى الصحافي لهم ولسابقيهم. ومن يطالع التغطية الصحافية التي نشروها لرحلة الرئيس، وتجاهل الانبهار الذي يكاد يخرج من بين السطور، لم يجد جديدا فيما يمكن معه القول أن تغييرا لم يحدث في هذه الصحف، فهي رسالة واحدة تنشر في كافة الصحف وبأسماء متعددة وان كان كل منهم يحاول ان يضفي قدرا أكثر من المديح للرئيس وبعضا من أسلوبه ولكن المضمون واحد والصياغة تكاد تكون واحدة، نفس الكلام المكرر عما يقوم به الرئيس من جهد ودود لحماية محدودي الدخل والبحث عن استثمارات جديدة وهذا قرأناه من قبل بأقلام سمير رجب وابراهيم نافع وابراهيم سعدة وجلال دويدار». وبمناسبة ذكر اسم صديقنا وزميلنا ابراهيم نافع رئيس تحرير «الأهرام» السابق فقد نشرت «الأهرام» أمس في صفحتها الأولى توضيحا من صديقنا صلاح الغمري رئيس مجلس الادارة ما نصه: «على مدى ما يتجاوز 130 عاما هو عمر «الأهرام» التزم بتقاليد راسخة بغض النظر عن أي تغييرات في قياداته، ومن بين هذه التقاليد أن ينأى عن الرد على ما قد يوجه ضده من وقائع غير صحيحة، ولكن ما نشر عن «الأهرام» أخيرا في بعض الصحف يقتضي توضيح عدد من الحقائق المهمة وهي: 1ـ أنه لا صحة مطلقا لما نشر عن اختفاء مستندات من مكتب رئيس مجلس الادارة.

2ـ أنه لا صحة لما نشر عن أن جهات أمنية أو سيادية في الدولة قد طلبت منع الأستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير السابق من دخول مبنى «الأهرام».

في تاريخ 2006/2/11 كتب الأستاذ ابراهيم نافع الى الأستاذ صلاح الغمري رئيس مجلس الادارة طالبا أن يواصل كتابة عموده اليومي في «الأهرام» وبعض المقالات التي ينشرها في اصدارات «الأهرام» الأخرى وذلك من منزله وبذلك فانه ليس بحاجة الى مكتب بمبنى مؤسسة «الأهرام»».

وكانت «الأسبوع» قد نشرت تحقيقا مطول يوم الأحد الماضي عن تعرض مكتب صلاح الغمري للاقتحام ليلا وسرقة ملفات ووثائق تم اعدادها عن فترة تواجد نافع في رئاسة مجلس ادارة وتحرير المؤسسة وابلاغ صلاح الجهات العليا التي طلبت منع ابراهيم من دخول «الأهرام» والاكتفاء بارسال عموده اليومي في الصفحة الأخيرة من منزله. كما أشارت للواقعة في نفس اليوم ـ ولكن باختصار ـ جريدة «العربي» يوم الاثنين أشارت اليها جريدة «الفجر» ويوم الثلاثاء أشارت اليها أيضا جريدة «الكرامة».

الاخوان المسلمون

والى الاخوان المسلمين وحملات الاعتقالات التي جرت مؤخرا لعدد من عناصرهم وقالت عنهم «الدستور»: «وزارة الداخلية في هجمتها الأخيرة على الاخوان المسلمين أثبتت بما لا يقبل الشك أنها تقوم بحملات أمنية بهدف «البيزنس» أو بمعنى أدق، هي تلعب لصالح بعض الأطراف التي أصبحت تحكم وتتحكم في السوق المصرية، وتقوم بدور «السمسار» و«الوكيل» للشركات العالمية. فقد قام جهاز أمن الدولة بالقبض على عدد من قيادات الاخوان من بينهم الدكتور رشاد البيومي وكيل نقابة العلميين والأستاذ بجامعة القاهرة وهو بالغ من العمر 70 سنة وقامت بالقبض على 11 عضوا آخرين، من بينهم «عبد المجيد مشالي» العضو المنتدب في شركة 12 للاتصالات، ويملك 95 % من استثماراتها في مصر سعوديون واماراتيون و«مشالي» يعتبر واحدا من النابغين في مجال الادارة. حتى أن السعوديين والاماراتيين الذين يملكون الشركة خصصوا له نسبة 5 % من اجمالي استثمارات الشركة من باب التشجيع والتعبير عن الاعجاب بالطريقة المميزة في الادارة وما يؤكد ان «أمن الدولة» لا يعمل لوجه الوطن انما لوجه «البيزنس» قيام الجهاز باغلاق الشركة عقب القبض على «عبد المجيد مشالي» وهي من الشركات الناجحة «باعت بمبلغ 38 مليون جنيه خلال شهر واحد» وهذا يعني أن المنافسة في السوق بين هذه الشركة والشركات الأخرى التي يملكها «الكبار» أو يشاركون في رأسمالها هي المحرك الأول للسادة باشوات الداخلية الذين قرروا اغلاق الشركة».

كما نشرت «الدستور» حديثا مع المرشد العام للاخوان محمد مهدي عاكف أجرته معه أميرة فودة عن الاعتقالات التي تمت ومما قاله: «نحن نتوقع من حكومتنا الكاذبة أي أفعال شاذة وغير مبررة، لأنها لا تحترم القانون ولا السياسة ولا أي شيء آخر، كما أنها لا تعتمد على أي رؤية مستقبلية للعمل وفقا لحقائق وأصول ثابتة، فحكومتنا تتابع سياسة اليوم بيومه لخدمة مصالحها وتحقيق رغباتها ولذلك من الصعب أن نعرف ما تنوي أن تفعله غدا. للأسف الشديد مازال النظام يعمل بعقلية مغلقة لن تتغير ووعوده كلها كاذبة، والكلام عن الحرية والديمقراطية ليس له أي دلائل أو مؤشرات بدليل استمرار الحكومة في ممارسة أسلوبها السلطوي والأمني في التعامل مع الشعب كله وحتى في تعاملها داخل البرلمان، فمادام المتحكمون في رقابنا منذ ربع قرن متربعين على العرش بنفس الأسلوب والعقلية فلا نتوقع أملا في التغيير أبدا وسيفعلون دائما ما يريدون.

لقد كانوا فعلا في اجتماع تنظيمي لمناقشة كيفية مشاركة شباب الاخوان المسلمين لمواجهة أزمة أنفلونزا الطيور لمساعدة المتضررين والفقراء، وهذا باعتبار أن الجماعة لها حركة ودور ايجابي في الشارع المصري، ولكن للأسف وكالمعتاد فالحكومة دائما تحاول اجهاض أي فعل من الجماعة لصالح الشعب، والوطن وهذا أمر طبيعي جدا اعتدنا عليه من حكومتنا التي تسرق كلامنا وابحاثنا ودراساتنا وتذيعها على لسان أحد أعضاء الوطني، وهذا دليل على استمرارها في سياسة متخلفة وكاذبة، فهم ينادون أمام الجميع بضرورة تنشيط دور الأحزاب، وفي الوقت نفسه يصدرون أية محاولة جادة لأنهم لا يريدون أن يعلو صوت فوق صوت الحزب الوطني مهما كانت الأحوال حتى لو قاموا بتصرفات غير مسؤولة.

أسباب اعتقال رشاد بيومي واضحة لأنه باختصار شديد كتب مقالا نشره في عدة مواقع يرد فيه على اهانة جمال مبارك للاخوان المسلمين ووصفهم بأنهم جماعة محظورة وغير شرعية، ولكن هذا طبعا لا يجوز فكيف يتجرأ أحد الاخوان على الرد على وريث حسني مبارك وليكن العقاب اعتقاله».

حكومة ووزراء

أخيرا الى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه وأضل سبيلا واشادة زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» يوم الخميس في بابه اليومي ـ انتباه ـ بجريدة «روزاليوسف» بوزير الاسكان قائلا عنه: «ابتسم وزير الاسكان المهندس أحمد المغربي بابتسامة تحد وأنا أسأله: ماذا ستفعل مع ضغوط أصحاب السطوة والنفوذ، وأيضا زملائك الوزراء، عندما يطلبون منك تخصيص قطع أراض أو شاليهات وفيلات في مارينا، وماذا ستفعل مع أعضاء مجلس الشعب الذين يتعامل بعضهم بمنطق اما التوقيع أو الأسئلة وطلبات الاحاطة والشوشرة في البرلمان؟

قال الوزير بثقة أنه لن يستثني أحدا، مهما كانت الضغوط وقد بدأ ضربته الكبرى ببيع شاليهات وفيلات مارينا بالمزاد العلني فارتفع السعر أضعافا ودخل الفارق خزانة الدولة وليس جيوب أفراد، وهذا هو الأسلوب الذي سيتم اتباعه في كل الأشياء المميزة التي يزيد الطلب فيها على العرض مثل أراضي الغولف في القاهرة الجديدة التي سيتم بيعها بالمزاد بجانب القطاعات المميزة الأخرى «الباشا اللي غاوي يعيش في الغولف يدفع من كيسه» ملخص كلام الوزير أن الدولة لن تدفع دعما لـ«باشوات الجولف» فماذا سيفعل مع «ملوك مارينا»؟

لكن كان لزميلنا المخضرم عبد الرحمن فهمي رأي آخر في الوزراء من رجال الأعمال الذين دخلوا الوزارة تمثل في قوله بأسى وحزن شديدين في «الوفد» بنفس اليوم ـ الخميس: «أكاد أشك في نفسي!!! فقد كانت صدمتي كبيرة في الحكومة الجديدة، عندما دخل الوزارة عد من رجال الأعمال أبناء الناس الطيبين، مجموعة من أولاد الأصول، أحفاد العائلات المصرية القديمة. ناس «عينهم مليانة»، استبشرنا جميعا خيرا بعد أن عانينا كثيرا من اللصوص سارقي الأراضي والقصور، اصحاب الكروش الضخمة التي لا تمتلئ أبدا، مراكز القوى التي أدانتها أحكام قضائية نهائيا على أعلى مستوى ومع ذلك لم تتحرك السلطات نحوهم للتحقيق معهم!!

حينما جاءت وزارة الدكتور نظيف اسم على مسمى، بعد أن نظفت نفسها من هؤلاء وهؤلاء، واستبشرنا خيرا بعد الصبر ما طال، فاذا بالأحداث المؤسفة المفجعة تتوالى بأسرع ما يمكن، فأصابتني وأصابت كل محب لهذا البلد بالاحباط، وتأكدنا من مقولة سعد «مفيش فايدة»!!

بدأت الخطايا بحكاية شراء بنك كاليون لبنك الاسكندرية وما قدمه الزميل مصطفى بكري من مستندات دامغة تؤكد ضياع أموال الشعب، فهدأت العاصفة أياما ثم فجأة وبسرعة تمت الصفقة!! وأصبحنا أمام الأمر الواقع!! ثم هذا التعتيم الغريب على موضوع العبارة، وارسال الصندوق الأسود الى لندن بسرعة رغم أنه من الممكن فك رموزه بالقاهرة، ويسافر مع الصندوق «المتهم» صاحب العبارة، بل وسافر قبله أحد رجاله ليمهدوا الطريق!!!

وترسل وكالات الأنباء العالمية خبرا يؤكد أن القبطان اتصل بصاحب الباخرة قبل الغرق بساعة ونصف الساعة كما جاء في الصندوق، فيصدر وزير النقل «بيانا رسميا» في كل الصحف يكذب وكالة الأنباء العالمية ويؤكد أن الصندوق مازال مغلقا!! لمصلحة من هذا التعتيم!؟ لمصلحة من لم يتم سجن صاحب العبارة احتياطيا حتى لا يؤثر على سير التحقيقات كما يقول القانون؟ اذن، فعلا، كما تقول الشائعات. هناك مراكز قوى خلف صاحب العبارة تحميه من سيف العدالة، ولكن ربنا موجود».

ونعم بالله، وهو وحده قادر على اهلاك حكومة قال عنها في نفس العدد زميلنا أسامة هيكل: «هل عادت مصر لعصر الجاهلية الأولى، اذا سرق فيهم الغني تركوه، واذا سرق الفقير أقاموا عليه الحد؟!

مصر كلها تتحدث الآن عن هروب رجلي الأعمال ايهاب طلعت وممدوح اسماعيل، والأول هو المستثمر الاعلامي الذي سدد مديونياته البالغة 34 مليون جنيه لمدينة الانتاج الاعلامي وقد سافر بالفعل الى ألمانيا قبل ساعات من صدور حكم بحبسه 6 سنوات لاصداره شيكات بدون رصيد قيمتها 63 مليون جنيه لمؤسسة «الأهرام»، أما الثاني فهو صاحب شركة السلام للنقل البحري والمتهم الأول في حادث غرق العبارة السلام 98 والتي لقي فيها حوالي 1000 مواطن مصرعهم بسبب الاهمال الجسيم الذي يشبه القتل العمد، وقد سافر بالفعل الى باريس بزعم انهاء بعض الأعمال المتعلقة بشركته.

وأغلب الظن، أن كل هذه الأمور ستمر دون أن يوقع عقاب على مسؤول فاسد، والناس في مصر أصبحوا يتشككون في أن القانون يحمي أحدا، لدرجة أنك تجد بعض أساتذة القانون يستخدمون القانون لمنع الحقوق عن أصحابها وتحويل الباطل الى حق، والمشكلة أن مصر أصبحت مثل كتاب مفتوح، يمكن الحصول على ما يدور فيها بسهولة، ولا يمكن التستر على أي فضيحة مهما بلغت درجة حساسيتها، ومهما علا شأن مرتكبها، ولكن المشكلة الأكبر أن مصر تتحول الى فوضى نتيجة أن القانون يتم تطبيقه على الغلابة، فالنشال الذي يسرق محفظة موظف بها 20 جنيها سيجد طريقه الى الحبس فورا، بينما الحيتان الذين يملكون النفوذ والمال يجدون ألف مخرج قانوني للهرب من العقوبة.

أقول هذا الكلام لأنني شاهدت هذا الأسبوع أكثر من مرة حملات البلدية على الباعة الجائلين الذين يلجأون لطريقة شريفة ـ وليس للسرقة ـ كي يكسبوا جنيهات معدودة في بيع بضائع رخيصة على طاولات فوق الأرصفة، وهؤلاء يتم مصادرة طاولاتهم وبضائعهم فورا وهي كل ما يملكون في هذه الدنيا، ولا تعود اليهم الا بعد الغرامات المقررة قانونا».